

سد النهضة وأثره على السودان

د. سلمى عثمان سيد أحمد - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - الخرطوم

المستخلص

تناولت الدراسة مدى تأثير سد النهضة على السودان ، من حيث الأهمية الاستراتيجية لسد النهضة للسودان والفوائد التي يكتسبها منه، والمخاوف التي تعترى السودان أيضاً جراء ملء الخزان إثر البدء في تشغيل هذا السد، استعرضت الدراسة أيضاً مراحل التفاوض التي مرت بها الدول للوصول إلى حل بالنسبة للنقاط محور الخلاف وما توصلت إليه من نتائج حتى الآن وما تزال المفاوضات جارية للوصول لحلول نهائية ترضي جميع الأطراف، تمثلت أهمية الدراسة في مدى تأثير سد النهضة على السودان من الناحية الإيجابية والسلبية.

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى تأثير إنشاء سد النهضة على السودان، وأيضاً الأهمية الاستراتيجية لنهر النيل كمورد مائي استراتيجي مهم وأهمية المحافظة على أمن منابع النيل واستمرار تدفق المياه باعتبار أن المياه مورد استراتيجي مهم يؤثر على النمو الاقتصادي وأن أي تهديد للمياه يُعد تهديداً للأمن القومي للدول ومن ثم على الأمن الإقليمي للحوض كله. تفترض الدراسة أن إنشاء السد يعود بفوائد مقدرة على السودان من النواحي الاقتصادية متمثلة في زيادة الرقعة الزراعية والإمداد الكهربائي، تفترض الدراسة أيضاً أن وجود مشروع مشترك بين هذه الدول يخلق جواً من التفاهم السياسي والأرضية الخصبة للتعاون الإقليمي بين هذه الدول، هذا إذا توصل الأطراف لحل يرضي الجميع، كما تفترض الدراسة أن الأمن المائي هو أحد مكونات الأمن القومي وعليه ينبغي الحفاظ على الأمن المائي في دول الحوض برمتها. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في تتبع الأحداث وتواريخها والمنهج التحليلي الوصفي في تحليل المعلومات والوصول إلى نتائج.

كما توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أولاً أن نهر النيل يمثل أهمية استراتيجية بالغة للدول التي يمر بها، ثانياً أن سد النهضة سيثمر فوائد جمة للسودان وسوف يعمل على تنظيم انسياب مياه النيل وحفظها من الهدر بالذات في الثلاثة أو الأربعة شهور من السنة التي تعاني من عدم انتظام حركة مرور المياه، وتزويد معدل الكهرباء بتخفيف الضغط على السدود ومصادر الطاقة الأخرى التي تعتمد عليها هذه الدول في مدها بالكهرباء هذا في حال تم التوصل لاتفاق يرضي جميع الأطراف، و أن الأمن المائي يتأثر بالاستقرار السياسي لدول الحوض. كما توصي الدراسة بضرورة الوصول لحل سلمى يرضي جميع الأطراف عن طريق المفاوضات دون التدخل العسكري الذي من شأنه تأزيم الموقف، والنظر لبناء السد من الناحية الإيجابية أكثر من الناحية السلبية التي يمكن تداركها بالاتفاق.

Abstract

The study focus on the strategic impact of Renaissance Damp at Ethiopia state on the water security of Sudan, and the scare of

these countries when starting up the operation of the dam. The study reviewed the stages of negotiations conducted between states which is still on going, mediated by foreign parties, to resolve the dispute and approach to a final resolution satisfying the entire countries. It reveals the strategic prominence of the Nile River for the countries that it passes and the benefit gained by these countries, specifically in agricultural, water and electrical power sectors. The study aimed to examine the importance of Renaissance Dam, as a very important water resource, the importance of Nile River as well, and the necessity to maintain the headwaters security of the Nile and its water flow as well as the economic growth of the Nile basin countries, because any water security threat reflected to the country involved and then to the entire countries of the region. The study hypotheses are: 1. the construction of Renaissance Dam will bring enormous benefits for these countries i.e. Economic, social and political benefits. 2. The presence of such a project like Renaissance Dam, having a considerable outcome, will pave the way for what is known as water energy food nexus which will lead to political cooperation between the three countries and fertile the ground for regional economic integration between them. 3. Water security is one of the national security components for every country, therefore maintaining water security for the entire Nile basin states remain of great importance. The study concluded to enormous results some which are: first, Nile River represents strategic importance for countries that it passes. Secondly, Renaissance Dam will bring enormous benefits for these countries and it will organize the flow of the Blue Nile water and conserve it against waste ,also it will increase the rate of electrical power generation which will minimize the pressure against the old dams that supply these countries. Fourth and finally the water security was greatly affected by political stability between the Nile basin states, and unless this political and technical dispute being

resolved these benefits and results cannot be achieved. The study followed the historical methodology in following the historical events and its dates, the descriptive and analytical methodology for data collection and interpretation to approach to the results.

المقدمة

سد النهضة أو سد الألفية الكبير هو سد أثيوبي قيد البناء يقع على النيل الأزرق بولاية بني شنقول - قماز بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية على مسافة تتراوح ما بين 20 - 40 كيلومتراً وتقول إثيوبيا أن السد سوف يكتمل ويصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية، والعاشر عالمياً في قائمة أكبر السدود إنتاجاً للكهرباء، يبلغ ارتفاع سد النهضة 145 متراً وطوله حوالي 1800 متر وتقدر تكلفته إنشائه بحوالي 5 - 6 مليارات دولار، ويقطع السد مجرى النيل الأزرق أكبر فروع النيل وتبلغ سعته التخزينية 74 مليار متر مكعب، تقدر القدرة المبدئية للسد على توليد الكهرباء بحوالي 600 - 700 ميجاوات، ويعتبر سد النهضة أحد السدود التي تسعى إثيوبيا لتشييدها بغرض توليد الطاقة الكهرومائية حيث تتضمن خطة أديس أبابا ثلاثة سدود أخرى هي كارادوي و بيكوأبو و مندايا.

ما بين عامي 1956 و 1964 تم تحديد الموقع النهائي لسد النهضة الإثيوبي بواسطة مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح وذلك خلال عملية مسح للنيل الأزرق أُجريت بين العامين، وبين أكتوبر 2009 - وأغسطس 2010م قامت الحكومة الإثيوبية بعملية مسح للموقع وفي 1 مايو 2010م أعلنت إثيوبيا عن عزمها بناء سد النهضة، وفي نوفمبر 2010م تم الانتهاء من تصميم السد وفي 31 مارس 2011م تم منح عقد قيمته 4,8 مليار دولار دون تقديم عطاءات تنافسية للشركة الإيطالية ساليبي. في 2/إبريل 2011م وضع رئيس وزراء إثيوبيا السابق ملس زناوي حجر الأساس للسد. دخل السد مراحل المفاوضات ما بين مؤيد ومعارض لإنشائه من دول المصب (مصر والسودان)، وتم الاتفاق على الكثير من البنود ورفض بعضها وما زالت المفاوضات جارية للوصول لحل نهائي فيما يتعلق بكيفية ملء السد وطريقة تشغيله ومدى الالتزام بالاتفاق الذي يتم التوصل إليه.

سد النهضة يعود بفوائد للسودان والسودانيين من النواحي الاقتصادية فيما يتعلق بزيادة الرقعة الزراعية وأيضاً توفير الكهرباء إلى حد ما بتخفيف الضغط على سد الروصيرص وتنظيم انسياب المياه والتخفيف من الفيضانات والطمى الذي يضرب الخزانات السودانية كل سنة في موسم الفيضان وغيره من الفوائد غير الظاهرة للعيان. وبالرغم من وجود فوائد لسد النهضة للسودان فهو لا يخلو من السلبيات كالتالي تتعلق بالجروف، وأيضاً التي تتعلق بكمية المياه أثناء فترة ملء السد.

عليه تثير الدراسة التساؤل الرئيسي الآتي : إلى أي مدى يؤثر سد النهضة على السودان ؟

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

إسماعيل شمس الدين، سد النهضة الإثيوبي وحتمية توفير المياه والطاقة لدول المصب السودان ومصر، دار روافد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.

لقد تناولت هذه الدراسة قضية بناء سد النهضة من عدة محاور ولعل أهم هذه المحاور هو إصرار الدولة الإثيوبية على بناء سد النهضة بوصفه حسب فرضيات الدراسة الآلية الوحيدة لتطور وئاء الدولة الإثيوبية ثم أهمية توفير المياه لدولتي المصب السودان ومصر، وضمان سريان المياه التي تمثل عصب الحياة إلى هاتين الدولتين، وكان الغرض من هذه الدراسة طرح مجمل الآراء السياسية والعلمية بعد أن شهدت أروقة الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة وصلات الندوات والمؤتمرات في الدول الثلاث نقاشات معمقة حول بناء السد، وإزاء ذلك ومن نتائج الدراسة تطرح الدراسة رؤية موضوعية عن آثار السد على دولتي المصب وكيفية تعويض الفاقد من المياه والطاقة والحلول التي يمكن تبنيها بصدد هذه القضية.

الدراسة الثانية :

عباس شراقي، بين الجيولوجيا والسياسة: رؤية فنية لسد الألفية الأثيوبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، المجلد 46، يوليو 2011م.

تناولت هذه الدراسة مشروع سد النهضة من الناحية الفنية، فذكرت بعض المعلومات الأساسية عن السد كسعة التخزين وكمية الطاقة الكهرومائية التي يمكن توليدها من السد والموقع الجغرافي للسد أيضاً و ارتفاعه إلى كافة التفاصيل والبيانات عن السد، وركزت الدراسة أيضاً على الجوانب الإيجابية والسلبية لكل الدول وكذلك التكلفة المالية وحجم تمويل السد والجهات التي أسند إليها المشروع من أجل تمويله، ركزت هذه الدراسة على الجوانب الفنية أكثر من الجوانب الأخرى.

أولاً : الأهمية الاستراتيجية لنهر النيل

يعد نهر النيل الذي يسيطر سلطانه على الركن الشمالي من القارة الإفريقية ثاني أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله حوالي 6700 كيلومتر من منابعه في الجنوب الشرقي من القارة الإفريقية حتى البحر الأبيض المتوسط وتقدر مساحة حوض النيل 2,900,000 كيلومتر مربع من الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية وهو ما يعادل 10 % من مساحة القارة الإفريقية⁽¹⁾. لنهر النيل رافدان رئيسيان وهما النيل الأبيض والنيل الأزرق، ينبع النيل الأبيض في منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا أبعد مصدر يوجد في جنوب رواندا ويجري من شمال تنزانيا إلى بحيرة فكتوريا ومنها إلى أوغندا ثم جنوب السودان، في حين أن النيل الأزرق يبدأ في بحيرة تانا في إثيوبيا ثم يجري إلى السودان من الجنوب الشرقي ثم يجتمع النهران النيل الأبيض والنيل الأزرق في العاصمة السودانية الخرطوم، يشمل حوض النيل إحدى عشرة دولة أي يمر من خلالها وهي (أوغندا، إثيوبيا، السودان، جنوب السودان، الكونغو، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، مصر، اريتريا). يتكون حوض النيل من ثلاثة أحواض فرعية هي حوض البحيرات الاستوائية،

حوض الهضبة الإثيوبية، وحوض بحر الغزال، ويسهم حوض هضبة البحيرات الاستوائية في مياه النيل الرئيسي بحوالي 15 %، فيما يسهم حوض الهضبة الإثيوبية بحوالي 85 % في الوقت الذي يندر فيه مساهمة حوض بحر الغزال في مياه النهر الرئيسي وذلك لتسرب مياهه إلى المسطحات المائية والمستنقعات والبرك المائية⁽²⁾.

مصادر نهر النيل من الهضبة الاستوائية :

تعتبر منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ذات مناخ استوائي شديد الحرارة وتسقط فيه الأمطار بنحو تسعة أشهر في العام (3)، تتكون هضبة البحيرات الاستوائية من خمس بحيرات كبيرة وهي (فكتوريا، كيوجا، ألبرت، إدوارد وجورج) وتمتلك تلك المنابع نهر النيل بما يقارب 14 أو 15% من المياه الجارية فيه ويعتبر نهر كاجيرا أول منابع النيل ويصب في بحيرة فكتوريا من ناحية الغرب، وتعتبر بحيرة فكتوريا أكبر البحيرات العذبة في العالم.

مصادر النيل من هضبة المرتفعات الإثيوبية:

تضم الهضبة الإثيوبية ثلاثة روافد أساسية وكبرى للنهر وهي نهر السوبات، النيل الأزرق ونهر عطبرة والذي يرتفع مستوى المياه فيها جميعاً 40 ضعفاً فترة الفيضان، ونتيجة لاتساع مساحة الهضبة واختلاف الارتفاعات أيضاً فإن معدلات سقوط الأمطار 650 ملمتر سنوياً بالقرب من منبع نهر السوبات وتصل إلى 2000 ملمتر سنوياً في أغلب مساحات الهضبة.

بحيرة تانا : تبلغ المساحة السطحية لبحيرة تانا نحو 3673 كلم مربع وتعد أكبر بحيرات إثيوبيا وتقع في الشمال الغربي من الهضبة الوسطى للمرتفعات الإثيوبية على منسوب 1800 م من سطح البحر وتعد بحيرة تانا المنبع الرئيسي للنيل الأزرق، ويبلغ عمق المياه فيها بنحو 14م، ومساحة حوض البحيرة بروافدها نحو 11650 كلم مربع.

نهر السوبات : يتكون نهر السوبات من اتحاد رافدين هما نهر البارو ونهر البايور ويعد البارو الرافد الأكبر للسوبات وينبع من خلاله ممرات جبلية ضيقة وعميقة تسير باتجاه المنحدر إلى النهر بينما يمر نهر البايور من خلال أحاديدي أعرض من هضبة الأباسينيا في شمال منحدر الهضبة ولكن بانحدار أقل من انحدار نهر البارو⁽⁴⁾.

حوض النيل الأزرق : يبدأ النيل الأزرق من بحيرة تانا التي تقع على ارتفاع يقدر 1840م من سطح البحر، ويتم تجميع مياهها من الأمطار والروافد والمياه المتدفقة من المرتفعات المحيطة بها ليتخذ النهر بذلك مساراً ضيقاً وتصب فيه العديد من النهار الصغيرة، ثم يصب عند مدينة الخرطوم بما يقارب 85 % من مياه النيل الإجمالية، فالنيل الأزرق نهر شديد الاندفاع في موسم الفيضانات مما يجعل مياهه قادرة على حمل الصخور المفتتة من الهضبة الإثيوبية، إذ يعود الفضل في تكوين النيل ما حمله إليها النيل الأزرق ونهر عطبرة من الطمي عبر الآف السنين⁽⁵⁾.

نهر عطبرة : ينبع نهر عطبرة من المرتفعات الواقعة شمال بحيرة تانا ويتجه نحو الشمال الغربي ليتلقى بالنيل النوبي، وهو الاسم الذي يطلق على الجزء الممتد من الخرطوم إلى أسوان، ويضم الجنادل التي تعد من أهم ما يميز النيل النوبي، أما الجزء الأخير من النيل فيمتد من أسوان لينتهي إلى البحر الأبيض المتوسط⁽⁶⁾.

النيل الموحد: يبدأ النيل الموحد عند التقاء النيل الأبيض القادم من هضبة البحيرات الاستوائية مع النيل الأزرق القادم من الهضاب الإثيوبية عند مدينة الخرطوم حيث يبدأ السريان الموحد في اتجاه الشمال بطول 1885 كم حتى مدينة أسوان في مصر ويبدأ عندها النهر إلى الانشطار مرة أخرى إلى فرعي دمياط ورشيد بطول 200 كلم في المتوسط حيث تعتمد عليه الزراعة المصرية مثل ما يحدث في مدينة الفيوم المصرية⁽⁷⁾.

أهمية نهر النيل للسودان:

تتمثل أهمية نهر النيل في السودان في الآتي:

- * مصدر شرب للملايين من الناس.
- * توفير المياه لري المحاصيل.
- * مصدر للحصول على الأسماك فالنهر غني بالثروة السمكية، ويمثل مصدر رزق للكثير من العاملين في مجال صيد الأسماك أو أعمال الملاحة في النهر.
- * مصدر دخل مهم عن طريق السياحة.
- * قامت الحضارة على ضفاف نهر النيل في مصر والسودان منذ آلاف السنين وأهمها الحضارة الفرعونية القديمة.
- * توفير ملايين الأفدنة من الأراضي الزراعية الخصبة.

إن نهر النيل يحمل من مادة الطمي سنوياً ما يساوي الـ 110 ملايين طن ومعظم هذا الطمي يصل من الهضبة الإثيوبية وهذه المادة وإن كانت تؤثر على بعض السدود والبحيرات وخزانات المياه بالذات فترة الفيضان إلا أن من شأنها أن تجدد الخصوبة في التربة وذلك من خلال رميها بفعل اندفاعها من الماء لتحتط على ضفاف النيل⁽⁸⁾.

أهمية نهر النيل لمصر:

يعتبر نهر النيل هو مصدر المياه الرئيسي للمياه المتجددة لمصر إلى جانب بعض المصادر الأخرى مثل المياه الجوفية العميقة في الواحات وكميات قليلة من الأمطار على شريط ضيق من الساحل الشمالي وبعض الوديان والسيول وكميات محدودة تنتج من محطات إغذاب مياه البحر والمياه المائلة للملوحة، يبلغ متوسط كمية المياه السطحية المتجددة سنوياً 55,5 بليون متر مكعب طبقاً لاتفاقية 1959م بين مصر والسودان⁽⁹⁾. ويمثل نهر النيل أيضاً مورداً زراعياً مهماً جداً للذين يقطنون حول النيل وهو أيضاً مورد سياحي يسهم في زيادة الدخل القومي للبلاد، كما يشكل السد العالي مورداً مهماً جداً للكهرباء ومن دونه قد يحدث خللاً في كهرباء المنطقة.

الأمن المائي :

الأمن المائي هو وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها ويتحقق هذا الوضع عندما تستجيب الموارد المائية المتاحة للطلب عليها أي أن درجة الأمن المائي لدولة ما تتوقف على طبيعة العلاقة بين المعروض من المياه والطلب عليها في فترة زمنية معينة، ومن ثم يمكن التعامل مع مفهوم الأمن المائي باعتباره مفهوماً نسبياً يزيد وينقص بحسب طبيعة العلاقات بين عرض المسألة والطلب عليها، وينطلق فهم تحليل مفهوم الأمن المائي لأي دولة من خلال تحليل منظومة

الميزان المائي من خلال ثلاث حالات (10):

- * حالة التوازن المائي : تنخفض حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.
- * حالة الوفرة المائية : حينما يكون حجم الموارد المائية أكبر من الاحتياجات.
- * حالة العجز المائي : يكون فيها حجم الموارد المائية المتاحة أقل من حجم المطلوب للوفاء بالاحتياجات المائية اللازمة.

مهددات الأمن المائي :

تعد مهددات الأمن المائي ذات حركية دائمة ومتغيرة مما يزيد من صعوبة تحديد طبيعتها ومن بينها :

أولاً: غياب أطر قانونية كمهدد للأمن المائي : مبدئياً يلاحظ غياب أي نص قانوني صريح عن الحق في الأمن المائي سواء على القانون الدولي أو الوطني وهذا يرجع لعدم وجود هياكل قانونية متكيفة مع طبيعة حقوق الإنسان القائمة على منطق فلسفة الأمن الإنساني.

ثانياً : تغيير المناخ كمهدد للحق في الأمن المائي: يعتبر تغير المناخ تهديداً غير مسبوق للأمن المائي من خلال التحولات الناتجة عن الاحتباس الحراري في الدورات الهيدرولوجية والأمطار غير الثابتة لتساقط الأمطار ومعدلات تبخر المياه، ويتمثل الأثر الكلي لهذا التهديد في تفاقم المخاطر وحجم التعرض للضرر بما يفرضه من تهديد على سبل العيش والصحة وأمن ملايين البشر. يؤثر تغير المناخ كمهدد للحق في الأمن على كمية ونوعية المياه فمن ناحية الكمية تقلص موارد المياه العذبة وتزيد الندرة بسبب تفاوت توزيع الأمطار من حيث الزمان والمكان. أما من حيث نوعية المياه فإن تغير المناخ يزيد من تلوث المياه بالرواسب والمغذيات، والكربون العضوي المنحل والعوامل المرضية والتلوث بسبب تغير درجات الحرارة والأمطار الهيدرولوجية كالجفاف والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر.

ثالثاً : النزاعات والصراعات على المياه كمهددات للحق في الأمن المائي : يقصد بنزاع المياه النزاع العسكري أو الاقتصادي أو السياسي الناتج عن الرغبة في الهيمنة واحتكار مصادر المياه وقد يقع بين الأفراد أو المناطق أو الدول، وتزداد النزاعات بزيادة عدد السكان والحاجة لري المحاصيل مع ندرة المياه وكثرة مشاكل الجفاف وبسبب المصالح المتضاربة لمستخدمي المياه⁽¹¹⁾.

اتفاقيات مياه النيل

الاهتمام بمياه النيل كان المحور الأساسي لكل الاتفاقيات التي تمت بين دول حوض النيل وقد انتبه المستعمر في أوائل القرن الماضي إلى أهمية مياه النيل لذلك أبرمت عدة اتفاقيات تُعنى باستغلال واستخدامات مياه النيل ولكنها في الأغلب ليست شاملة لكل دول الحوض أولها :

- بروتوكول روما 1891م : بين بريطانيا وإيطاليا في 15 إبريل 1891م بروما، وهذا البروتوكول يحدد مناطق نفوذهما في دول الحوض الواقع شرق إفريقيا حتى مشارف البحر الأحمر ويقضي البند الثالث منه ألا تقوم إيطاليا بتشبيد أي أعمال على نهر عطبرة من شأنها أن تقلل انسيابه إلى النيل.
- معاهدة عام 1902م : في 15 مايو 1902م تم التوقيع في أديس أبابا على معاهدة بين بريطانيا والامبراطورية الإثيوبية حينها لترسيم الحدود بينها وبين السودان، المادة الثالثة تنص على تنظيم استغلال مياه النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوبات وضرورة الأخطار المسبق قبل الشروع في أية مشروعات من قبل إثيوبيا من شأنها أن تؤثر على انسياب المياه.
- اتفاق 1906م بين بريطانيا وبلجيكا : تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 9 مايو 1906م بين بريطانيا وبلجيكا، ينص البند الثالث في هذه الاتفاقية على تعهد حكومة الكونغو بألا تقيم أو تأذن بإقامة أي أعمال على نهري سمليكي أو أسانجو يكون من شأنها تقليل حجم المياه التي تدخل إلى بحيرة البرت المغذية لنهر النيل إلا بالاتفاق مع الحكومة السودانية أو البريطانية.
- اتفاق 1906م بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا في العام نفسه وقع في 13 ديسمبر 1906م يتعلق بمصالح الدول الثلاث بإثيوبيا.
- اتفاقية عام 1925م : وهي مجموعة من الخطابات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وتتعهد بعدم إجراء منشآت مائية عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.
- اتفاقية عام 1929م وأهم بند ورد فيها هو ألا تقام بغير اتفاق مسبق من الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى أو أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها انقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر.
- اتفاقية لندن 1934م بين كل من بريطانيا نيابة عن تنزانيا وبين بلجيكا نيابة عن بورندي ورواندا وتتعلق باستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا.
- اتفاقية 1953م موقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا وهي عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامي 1949م و1953م.
- اتفاقية 1959م بين مصر والسودان مجموع مياه النيل 84 مليار متر مكعب و55,5 مليار متر مكعب لمصر و 14,4 مليار متر مكعب للسودان.
- اتفاقية 1991م بين مصر وأوغندا ومن بين ما ورد بها احترام أوغندا لما ورد في اتفاقية 1953م التي وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد إقراراً ضمناً باتفاقية 1929م.
- مبادرة حوض النيل 1999م شملت دول الحوض الإحدى عشرة بهدف تدعيم أواصر التعاون

الإقليمي الاجتماعي بين هذه الدول من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل، وصفت المبادرة بأنها شراكة إقليمية اتحدت في إطار دول حوض النيل في مسعاها المشترك نحو التنمية المستدامة لمياه النيل وإدارتها، ووافقت دول المبادرة على متابعتها بمقتضى ترتيب انتقالي حتى يتم إيجاد إطار قانوني دائم.

• اتفاقية الإطار التعاوني 2010م (اتفاقية عنتبي) : انفردت دول المنبع بتوقيع اتفاقية الإطار التعاوني في 14/ مايو 2010م في مدينة عنتبي الأوغندية وهي تقوم على مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، فإن الإطار القانوني الذي يتم التفاوض بشأنه في إطار مبادرة حوض النيل والتي مرت بجولات كثيرة نجد ان الخلاف بين دولتي المصب ودول المنبع في حوض النيل على ثلاثة بنود وهي:

1. الحقوق التاريخية المكتسبة.
 2. الإخطار المسبق لدولتي المصب.
 3. طريقة التصويت (12). تعتبر إثيوبيا أول من وقع على هذه الاتفاقية واعتبرت أن اتفاقية 1929م واتفاقية 1959م مجحفة في حقها ولم تكن طرفاً فيها ويجب إلغاؤها. وكان من أخطر ما نصت عليه الاتفاقية القسمة المتساوية للمياه وإجازة القرارات بالأغلبية وليس بالإجماع⁽¹³⁾.
- اتفاقية سد النهضة: في مارس 5102م تم التوقيع على مبادئ وثيقة سد النهضة من قبل الدول الثلاث (مصر، السودان، إثيوبيا) بالخرطوم، وتضمن الاتفاق ورقة تشمل عشرة مبادئ تلتزم بها الدول الثلاث بشأن سد النهضة، إن اتفاقية سد النهضة هي وثيقة تؤكد على صيغة تعاونية لإنشاء إدارة سد النهضة وأن الوثيقة تتضمن حزمة من المبادئ الأساسية التي تحفظ في مجملها الحقوق والمصالح المائية لدول الحوض (41).

سد النهضة الإثيوبي

سد النهضة أو سد الألفية الكبير هو سد إثيوبي قيد البناء يقع على النيل الأزرق بولاية بني شنقول بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية على مسافة تتراوح ما بين 20-40 كيلومتراً ومن المفترض أن يكتمل منذ العام 2017 حسب وجهة النظر الإثيوبية لولا العراقيل السياسية في دول الجوار وعدم الوصول لاتفاق نهائي بينها وبين دولتي المصب السودان ومصر، وسوف يصبح السد أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية والعاشر عالمياً في قائمة أكبر السدود إنتاجاً للكهرباء.

يبلغ ارتفاع سد النهضة 145 متراً وطوله حوالي 1800 متر وتقدر تكلفة إنشائه بحوالي خمسة أو ستة مليارات دولار، يقطع السد مجرى النيل الأزرق أكبر فروع النيل، وتبلغ سعته التخزينية 74 مليار متر مكعب، تقدر القدرة المبدئية للسد على توليد الكهرباء بحوالي 6000 - 7000 ميغاوات، ويعتبر سد النهضة أحد السدود التي تسعى إثيوبيا لتشييدها بغرض توليد الطاقة الكهرومائية. ما بين عامي 1956م و1964م تم تحديد الموقع النهائي لسد النهضة الإثيوبي بواسطة مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للاستصلاح وذلك خلال عملية مسح للنيل الأزرق أجريت بين العامين، وبين أكتوبر 2009م وأغسطس 2010م قامت الحكومة الإثيوبية بعملية مسح للموقع وفي 1

مايو 2010م أعلنت إثيوبيا عن عزمها بناء السد، وفي نوفمبر 2010م تم الانتهاء من تصميم السد وفي 31 مارس 2011م تم منح عقد قيمته 4,8 مليار دولار دون تقديم عطاءات تنافسية للشركة الإيطالية سالييني، في 2 إبريل 2011م وضع رئيس وزراء إثيوبيا السابق ملس زناوي حجر الأساس للسد وقد تم إنشاء كسارة للصخور جنباً إلى جنب مع مهبط للطائرات الصغيرة للنقل السريع (15). هذا وقد تم تشكيل المجلس الوطني لتنسيق المشاركة العامة في تشييد سد النهضة، وهو المجلس الذي يعبر عن الطابع القومي للمشروع لدى الإثيوبيين وتم تشكيله بغرض إتاحة الفرصة لكل إثيوبي داخل البلاد وخارجها للإسهام في هذا المشروع، الذي تم وصفه بالحدث التاريخي، كما يضم في تشكيله جميع أطراف الشعب الإثيوبي. يتكون المشروع بالأساس من سد رئيسي من الخرسانة المضغوطة أحد طرق بناء السدود وتم استخدامها في سد التنور بالأردن وسد فرعي على المناطق المنخفضة المجاورة للخزان لمنع غمرها بالمياه ومحطتين لتوليد الطاقة الكهربائية، ومنطقة تحويل بطاقة 500 كيلو فولت، بالإضافة إلى المفيض (قناة تصريف فائض المياه)، يبلغ عدد العاملين بالمشروع نحو 4225 شخصاً منهم 131 من الأجانب و 2905 عمال محليين و 1189 مقاولين من الباطن وتبلغ الآلات والمعدات المستخدمة فيه نحو 991 وحدة منها 893 تابعة لمقاولين و 81 تابعة لمقاولين من الباطن بالإضافة إلى 17 وحدة مؤجرة، وذلك وفقاً للتقرير الصادر عن إدارة المشروع والمجلس الوطني لتنسيق المشاركة العامة في تشييد سد النهضة⁽¹⁶⁾.

وجهة النظر الإثيوبية تجاه سد النهضة :

حسب تصريح مدير مشروع السد فإن الغرض الأساسي من إنشاء السد هو توليد الطاقة الكهربائية وسوف تعود المياه إلى مسارها إلى دولتي المصب مصر والسودان بعد توليد الكهرباء وأنه لا يجري استهلاك هذه المياه أو استخدامها في الري، وأضاف أنه يجري على الجانب الآخر من السد وهو جانب دول المصب بناء وحدات توليد الطاقة الكهربائية مشيراً إلى أنه يجري على الجانب الأيمن من السد (عند النظر باتجاه المصب) بناء عشر وحدات ليكون مجموعها 15 وحدة وأن كل وحدة قادرة على توليد 350 ميجاوات ليكون مجموع قدرات هذه الوحدات على الإنتاج 5250 ميجاوات وهي حجم إنتاج السد من الطاقة الكهرومائية، وأكد أنه على الجانب الأيمن من السد سيجري بناء محطة فرعية لتحويل الكهرباء وسيجري إنشاء أيضاً خطوط عملاقة لنقل الكهرباء لتوصيل الطاقة بشبكة الكهرباء في البلاد والدول المجاورة، وعليه تتمثل الأهمية الكبرى لإثيوبيا من سد النهضة في الطاقة الكهرومائية والتي تعادل ما يقارب ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة بالأساس في البلاد⁽¹⁷⁾، ومن الفوائد أيضاً حسب وجهة النظر الإثيوبية الآتي :

- توفير المياه لسكان منطقة بني شنقول جميز على مدار العام والتي قد يستخدم جزء منها في أغراض الشرب والزراعة المروية المحدودة.
- التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان عند سد الروصيرص.
- تخزين طمي النيل الأزرق الذي يقدر بحوالي 420 مليار متر مكعب سنوياً مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي.
- قلة التبخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع 570 - 650 متر فوق سطح البحر إذا ما

- قورن بالتبخر في بحيرة السد العالي (160 - 170) متر فوق سطح البحر.
- تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة.
 - اتفاق 23 مارس 2015 بين جمهورية مصر والسودان وإثيوبيا وهو اتفاق إعلان مبادئ سد النهضة :
- وفيه ألزمت الدول الثلاث نفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة وعددها عشرة مبادئ وهي كالآتي :
1. مبدأ التعاون والمقصود التعاون على أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي، التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.
 2. مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة والمقصود به أن الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.
 3. مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن، سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق، ففي حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول فإن الدولة المتسببة في إحداث الضرر (في غياب اتفاق حول هذا الفعل) عليها اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً.
 4. مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب، سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب، ولضمان استخدامها المنصف والمناسب سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاستراتيجية ذات الصلة.
 5. مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد، تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصى بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع، تستخدم الدول الثلاث بروح التعاون المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصى بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء.
 6. مبدأ بناء الثقة، سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.
 7. مبدأ تبادل المعلومات والبيانات، سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.
 8. مبدأ أمان السد، تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد سوف تستكمل إثيوبيا بحسن نية التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.
 9. مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة، أي سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، والمنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف الاستخدام الأمثل للنهر.

10. مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الإتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات فيمكن لها مجتمعة طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول (رئيس الحكومة).
وقع هذه الاتفاقية عن جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية المصرية، وعن جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية هيلاماريام ديسالين رئيس الوزراء، وعن جمهورية السودان الرئيس السوداني السابق عمر حسن أحمد البشير.

الموقف السوداني من سد النهضة :

اتخذ السودان موقفاً متأرجحاً منذ شروع إثيوبيا في بناء سد النهضة في 2011 إلى أن وصلت في مراحل كثيرة إلى الانحياز للموقف الإثيوبي بعد 2013م في عهد نظام البشير، وفي مارس 2015م تم التوقيع على إعلان المبادئ بين الرئيس السيسي والبشير ورئيس الوزراء الإثيوبي السابق (ديسالين) كما تم التوقيع على وثيقة الخرطوم في ديسمبر من العام نفسه، بين وزراء خارجية الدول الثلاث، ومع صدور التقرير المبدئي حول السد في مايو 2017م وهناك خلاف بين الدول الثلاث، إلى أن قام الرئيس المصري بطرح القضية في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽¹⁸⁾. رصد تحليل نشره موقع إنديبنت عربية التحول في الموقف السوداني من سد النهضة مشيراً إلى أن السودان بات يدرك مؤخراً مخاطر السد على أمنه ومصالحه، وذكر التحليل أن المتابع لملف سد النهضة لا بد أن يلفت نظره الموقف السوداني من هذا السد وذلك على مدى تسع سنوات فهناك من يراه قد تحول في الفترة الأخيرة وهناك من يراه يتسم بالغموض، أما الفريق الثالث وهو من السودانيين فرمما يتهمه بأنه يهمل قضايا سلامة السد على حساب الأمن الإنساني للشعب السوداني، وينخرط فقط في قضايا تخزين المياه وتشغيل السد على حد وصف الموقع، ولعل موقف الخرطوم من سد النهضة هو انه كان ملفاً مسكوتاً عنه تماماً على المستوى الداخلي وقت حكم الرئيس السابق عمر حسن البشير بينما يشهد حالياً جديلاً واسعاً في النقاش العام السوداني وأوساط الرأي العام السوداني، وذلك في وقت تتداخل في هذا الملف فواعل إقليمية رسمية وغير رسمية تؤثر في هذا الجدل السوداني المتصاعد بشأن سد النهضة، منها من يبحث عن مصالحه كإثيوبيا ومنها من يصفى حساباته مع مصر على الجسر السوداني، ولكن مع تغير النظام في إبريل 2019م وبداية تبلور أطراف جديدة للنظام السياسي السوداني في أغسطس من العام نفسه، إنفتحت أبواب النقاش الداخلي في ملف سد النهضة، كما أفاد السودان على صدمة عدم الحضور الإثيوبي لجلسة التوقيع على اتفاق تم بلورته تقريباً عبر ثلاثة أشهر من المباحثات برعاية من الإدارة الأمريكية والبنك الدولي وذلك في فبراير الماضي. وقد حاولت الخرطوم جاهدة احتواء الموقف الإثيوبي عبر المبادرة التي قدمها رئيس الوزراء السوداني منتصف مايو الماضي بإستئناف المباحثات على مستويين الأول تمهيدي بين السودان وإثيوبيا جرى في الأسبوع الأخير من الشهر ذاته والثاني على مستوى ثلاثي بدأ في الأسبوع الثاني من يونيو، لكن كلتا الجولتين لم تؤديا إلى تطور إيجابي، حيث حسم السودان موقفه في المباحثات التمهيدية بينه وبين إثيوبيا بأن لها نتائج سلبية طبقاً لخطاب وزارة الري

السودانية إلى نظيرتها المصرية في نهاية مايو، وذلك بعد أن شاهدت وزير الري الإثيوبي يتحدث في أطر جزئية وهي المرتبطة بالماء الأول لبحيرة السد متجنباً مخرجات مسار واشنطن، ما دفع وزيرة الخارجية السودانية إلى القول بأن ملئاً منفرداً لبحيرة السد غير مقبول، وقالت بضرورة بلورة موقف سوداني مصري مشترك لمواجهة الصلف السياسي الإثيوبي، في هذا السياق شهدت مباحثات الأسبوع الثاني من يونيو تعثراً أيضاً على خلفية تقديم أديس أبابا ورقة جديدة تنسف ما جرى الاتفاق عليه سابقاً، وهو ما يعزز التباعد السوداني عن إثيوبيا⁽¹⁹⁾.

فوائد السودان من سد النهضة

أكد وزير الري والموارد المائية السوداني ياسر عباس أن التفاوض فيما يتعلق بالسد يجري وفق مصالح السودان أولاً وأخيراً، واستطرد قائلاً أن فوائد سد النهضة للسودان أكبر من مساوئه بشرط الوصول إلى اتفاق قبل الملء الأول الذي من المتوقع أن يكون في يوليو المقبل، والتشغيل، وأوضح عباس أن الجانب السوداني اطمأن من سلامة و أمان السد في مرحلة التصميم والإنشاء⁽²⁰⁾.

يمكن أن نلخص أهم الفوائد التي يجنيها السودان من سد النهضة في الآتي :

1. معلوم أن النيل الأزرق هو أهم روافد نهر النيل، ويأتي في ظرف ثلاثة أشهر من منتصف يونيو إلى منتصف سبتمبر وبعدها يكون النيل ضعيفاً لا يصلح لا للزراعة أو توليد الطاقة الكهربائية للسودان، وقيام سد النهضة سيجعل انسياب النيل منتظماً طوال العام، كما سيجعل السودان يستفيد منه في زيادة دوراته الزراعية إلى ثلاث دورات في العام بدلاً عن دورة واحدة.
2. كما سيجعل سد النهضة انتظام توليد الطاقة الكهربائية لسد مروي بصورة منتظمة ودائمة.
3. كما سيمنع سد النهضة الطمي الذي يأتي للسودان سنوياً ويكلف الدولة المليارات في صيانة السدود.
4. الطاقة الكهربائية المتولدة من سد النهضة يمكن أن تُغني السودان عن إنشاء أي سدود أخرى على النيل.
5. الشيء الأهم هو استرجاع السودان لكامل حصته المائية والتي كان يذهب منها كمية كبيرة إلى مصر وقيام سد النهضة وزيادة الدورات الزراعية سيستفيد السودان من حصته كاملة كما يمكنه تخزين الفائض منه في سد النهضة.

الموقف المصري من سد النهضة

يرى الكثير من الخبراء المصريين أن إنشاء سد النهضة سيؤدي إلى مجموعة من الآثار السلبية الحالية والمستقبلية على مصر والسودان، حيث أكد الدكتور عادل عامر أن تأثيرها هذه الآثار سيكون بليغاً على مصر بفقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وانخفاض كهرباء السد العالي وخزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادي وتوقف العديد من محطات مياه الشرب الموجودة على نهر النيل، بالإضافة إلى عجز مصر عن الوفاء باحتياجاتها من المياه ومن ثم تأثيره الاجتماعي البالغ على ملايين الأسر من الفلاحين.

المشكلة في بناء هذا المشروع الضخم تتمثل في تلك الفترة المطلوبة لملء خزان السد، حيث ستتحول كميات كبيرة من مياه النيل الأزرق التي تنتهي إلى السودان ثم مصر ستتحول إلى الخزان هذا حسب المعارضين أو الذين لهم رأي في هذا المشروع الضخم، كما أنهم يرون أنه

سوف يتقلص حصة البلدين من تدفق النيل بشكل ملحوظ خلال فترة ملء الخزان، وتسعى القاهرة والخرطوم مقابل الموافقة على إنشاء السد إلى تنظيم عملية ملء الخزان على نحو يقلل من حجم الضرر المائي على البلدين، ويرى الخبراء أن الدولتين ستدفعان باتجاه تقنين فترة ملء الخزان بجعل فترة ملء الخزان لا تقل عن خمسة عشر عاماً بدلاً عن سبعة أعوام، وبإشراف خبراء من البلدين، إلى جانب التوقف عن عملية الملء في حال تراجع المنسوب إلى أقل من المتوسط العام⁽²¹⁾.

اللجنة الثلاثية المكلفة بتقييم السد :

وإزاء هواجس مصر والسودان من هذا المشروع تكونت لجنة ثلاثية لتقييم سد النهضة ومدى تأثيره على حصة مصر والسودان من مياه النيل جراء بناء هذا السد من خبيرين من إثيوبيا، وخبيرين من السودان وخبيرين من مصر بالإضافة إلى أربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والأعمال الهيدرولوجية والبيئة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من ألمانيا وفرنسا وجنوب إفريقيا، ولكن إن قرارات هذه اللجنة غير ملزمة⁽²²⁾.

وبعض وجهات النظر المصرية كانت تندد بالأسف الشديد إلى تباطؤ الإدارة المصرية في قضية مياه النيل وتحديداً في السنوات العشر الأخيرة كانت تكريساً واضحاً لعدم المبالاة وقلة الخبرة وغياب الشعور بالأهمية الحيوية والنتائج الكارثية لمشروع سد النهضة واستئثار إثيوبيا دون وجه حق بمياه النيل الأزرق لمجرد أنه ينبع من أمطارها بقصد حرمان المصريين من استكمال حصتهم في مياه النيل وفقاً للاتفاقيات الدولية والثنائية، وكانت النتيجة الحتمية لذلك مزيداً من التجاهل من دول المنبع لمصر وقيام هذه الدول باستدراج المصريين لتوقيع اتفاقية إطارية جديدة دون النظر للاعتراضات أو التحفظات المصرية، لتدخل السياسة الخارجية المصرية في أزمة كانت في غنى عنها⁽²³⁾.

العالم المصري فاروق الباز في أحد البرامج التلفزيونية سئل عن الأرض التي بني عليها السد من الناحية الجيولوجية هل انها تناسب بناء خزان بهذا الحجم فكانت الإجابة نعم ان الأرض تناسب تماماً الخزان وأن احتمال انهيار السد هو احتمال غير وارد وإنما هي مهاترات سياسية.

أما فيما يتعلق بالمفاوضات التي أجرتها الدول الثلاث في 15 يونيو 2020 أشار البيان الصحفي الصادر عن وزارة الإعلام السودانية أنه ورغم التقدم المعترف الذي تم تحقيقه في الجوانب الفنية المتعلقة بملء وتشغيل السد إلا ان الخلافات في الجوانب القانونية كشفت عن خلافات مفاهيمية حقيقية بين الأطراف الثلاثة حول عدد من القضايا على رأسها مدى إلزامية الاتفاق وآلية حل النزاعات وعدم ربط الاتفاق بأي اتفاقيات أخرى باعتبار أن الاتفاق الحالي يفترض أن يتعلق بملء وتشغيل السد وليس بتقاسم حصص المياه بين الدول الثلاث، وقال البيان أنه وعلى ضوء هذه التطورات طلب الوفد السوداني إحالة الملفات الخلافية إلى رؤساء الوزراء في الدول الثلاث للوصول لتوافق سياسي بشأنها بما يوفر الإرادة السياسية التي تسمح باستئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن⁽²⁴⁾.

رؤية تحليلية

كان العالم المصري المعروف فاروق الباز في زيارة للسودان قال فيها (إن سد النهضة لن يؤثر على مصر والسودان وكل حديث يدور بأن هناك آثاراً سلبية للدولتين عبارة عن كلام سياسي لأن الدراسات العلمية أثبتت غير ذلك، ثم أضاف العالم الباز قائلاً (إن سد النهضة بالنسبة للسودان بمثابة السد العالي لمصر) ومن الملاحظ أنه لم يقل لإثيوبيا، فبعد سنوات من إفادة الباز جاء تقرير مطول نشرته الجزيرة نت حول سد النهضة كانت الفقرة المفتاحية لهذا التقرير كالاتي (اليوم في إثيوبيا يقترَب أكبر سد ومحطة لتوليد الطاقة الكهرومائية في إفريقيا من الاكتمال، يمتلك سد النهضة الإثيوبية الكبرى على نهر النيل القدرة على تحويل اقتصاد إثيوبيا جذرياً وإحداث ثورة في القطاع الزراعي في السودان جارِ إثيوبيا إلى الشمال الغربي...، عليه فأُنفذ المشروع الذي ينبغي أن يحتشد حوله السودانيون عبارة عن ثورة للقطاع الزراعي في السودان، فقد أفاد خبير الموارد المائية إن الناتج المباشر من سد النهضة للسودان والذي سيقوم بإعادة تنظيم تدفق وجريان النيل سيمكن السودان من زراعة مساحة تعادل مساحة الجزيرة، وبما أن مساحة الجزيرة تفوق المليون فدان وإذا كان معدل إنتاج الفدان من القمح حوالي 2 طن في الحد الأدنى فهذا يعني إنتاجاً إضافياً من القمح يبلغ أربعة ملايين طن تزيد ولا تنقص، وأيضاً من الفوائد الإمداد الكهربائي المنتظم منخفض القيمة، وسلامة الضفاف من الفيضانات مع آلاف الضحايا في كل عام، والمعروف ان موضوع دراسات سد النهضة من قبل وزارة الري السودانية بدأ منذ أكثر من ست سنوات، أي من زمن الحكومة السابقة وكانت اللجنة الفنية المناط بها دراسة الأمر تتكون من ست لجان فرعية لا علاقة لها بالأمر السياسية وإنما يغلب عليها الطابع الوطني ما جعل وجهة النظر الفنية للمشروع تتسم بالثبات مع وجهة النظر مع اللجنة الفنية التي تتبع للحكومة الحالية وتتكون هذه اللجان من متخصصين في الري والمياه ومهندسين وهيدرولوجيين من العلم بمكان، تحدثت هذه اللجان كل حسب تخصصه عن التجاوب الإثيوبي مع بعض الملاحظات التي كانت تتعلق بسلامة السد وقامت بالمعالجة الفورية التي كلفتها أكثر من مليار دولار ما يعكس النوايا الإثيوبية في التعاون الفعلي مع الدولتين الجارتين أي تم تنفيذ المعالجات التي تتعلق بالهيكل الخرساني والركامي للسد، وأن الحديث الذي يتعلق بسلامة واحتمال انهيار السد إنما يتعلق بالتقارير الأولية أي قبل المعالجات التي أشرف عليها خبراء بما فيهم خبراء سودانيون التي سبق ذكرها أي أنه مرحلة تم تجاوزها، وفي ذات السياق أن التقنية التي نُفذ بها سد النهضة أكثر تطوراً وتقدماً من تلك التي نُفذ بها سد الروصيرص والسد العالي، وان الشركة التي قامت بتنفيذ هذا السد من أكبر الشركات في العالم ومن الشركات الرائدة في هذا المجال وقامت بتنفيذ أكبر السدود في العالم والتي يشار لها فإن احتمال انهيار السد ما هو إلا مراوغة سياسية، فنقطة الخلاف فقط تتمثل في تشغيله والتي جاري الاتفاق عليها، وعليه يمكن أن ندرج فوائد السد للسودان في النقاط الآتية :

- أن السودان سوف يستفيد من حصته كاملة.
- وأنه من الممكن أن تكون الزراعة في ثلاثة مواسم بدل موسمين صيفي وشتوي.
- وأنه سوف تزيد الكهرباء في جميع السدود السودانية.

- زوال خطر الفيضانات.
- في المناسيب الدنيا للنيل سوف ترتفع عن المستوى المنخفض الذي كانت تكون عليه بالتالي تكلفة المضخات سوف تقل .
- بالرغم من هذا لا يخلو المشروع من السلبيات التي يمكن تداركها بالاتفاق كمسألة الجروف أثناء الفيضان والتي من الممكن حلها بالتنسيق والترتيب، ومعالجة نقطة طريقة ملء وتشغيل السد التي من الممكن أيضاً حلها بالتفاوض وعدم التسييس للقضايا.

الخاتمة

تناولت الدراسة سد النهضة وتأثيره على السودان من حيث الأهمية الاستراتيجية لنهر النيل مروراً بالاتفاقيات التي تتعلق بدول حوض النيل من حيث اقتسام المياه، والموقف الإثيوبي والسوداني والمصري من سد النهضة، وأيضاً مفهوم الأمن المائي والذي من منطلقه دخلت الدول الثلاث في مفاوضات بخصوص هذا المشروع الكبير والتي لم تنته حتى الآن ولكن تم الاتفاق على بنود مهمة تتعلق بالنواحي الفنية وإجراءات سلامة السد، وما تبقى من اتفاق يتعلق بخصوص التشغيل والموقف القانوني والإلزامي لما يتم التوصل إليه، وأيضاً تحدثت الدراسة عن فوائد سد النهضة للسودان والسلبيات التي يمكن تداركها بالاتفاق أيضاً.

النتائج : خلصت الدراسة للنتائج الآتية :

1. سد النهضة يعود بفوائد مقدرة على السودان، تتمثل في زيادة الرقعة والإنتاج الزراعي، وأيضاً زيادة التوليد الكهربائي مع قلة التكلفة وغيرها.
2. وجود مشروع مشترك بهذا الحجم ذي عائد مقدر بين هذه الدول يخلق جو من التفاهم والتناغم السياسي والأرضية الخصبة للتعاون الإقليمي بين دول حوض النيل ويدراً نشوب النزاعات بينهم مستقبلاً.
3. الأمن المائي هو أحد مكونات الأمن القومي وعليه ينبغي الحفاظ على الأمن المائي في دول الحوض برمتها، وأن الأمن المائي يتأثر بالاستقرار السياسي للمنطقة.
4. سد النهضة ينظم حركة مرور وانسياب المياه بالذات في الفترات التي يعاني النيل فيها من انخفاض مناسيبه.
5. السد يعمل على زيادة توليد الطاقة الكهربائية وتخفيف الضغط على باقي السدود ومصادر الطاقة الأخرى.

توصي الدراسة بالآتي :

1. النظر لمشروع سد النهضة الإثيوبي بعين المتفائل ومن النواحي الإيجابية التي تجنيها البلاد من المشروع دون الإغفال عن الجانب السلبي الذي من الممكن الاتفاق حوله.
2. عدم تسييس القضية والنظر إلى النواحي الفنية والمكاسب الاقتصادية وغيرها.
3. الوصول لحل سلمي دون التأجيج العسكري الذي من شأنه تازيم الموقف.
4. وجود اتفاقية تشمل دول الحوض من الضرورة بمكان.

المصادر والمراجع:

- (1) السعيد عاطف احمد خضر، أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه إثيوبيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، أكتوبر 2016م.
- (2) اعراب أحمد نواره ولعلام مختار، إشكالية الأمن المائي : دراسة حالة دول حوض النيل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة مولود معمري - لاتيبي وزو - الجزائر - كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية، 2017 - 2018 م.
- (3) أحمد السيد النجار، مياه النيل القدر والبشر، القاهرة، دار الشروق، ط1، 2010م، ص10.
- (4) مي عبد العظيم محمد صالح، جغرافية حوض النيل، السودان : منشورات جامعة الزعيم الأزهرى، 2014م، ص20.
- (5) إبتسام اوشرين، إدارة الصراعات المائية الدولية وتسويتها : دراسة حالة حوض النيل، أطروحة دكتوراه - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2016م - 2017م، ص102.
- (6) عادل العرباوي، الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع، رسالة ماجستير - كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011م، ص12-13.
- (7) مي عبد العظيم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص22.
- (8) غادة الحلايقة، أهمية نهر النيل، موضوع، صحيفة إلكترونية، 21 مايو 2017م، ص54.
- (9) عباس محمد شراقي، تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المصري.
- (10) علي محمد علي عبد الله، نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو : أزمت وحلول، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، 2014م، ص 21 - 22.
- (11) إعراب احمد نواره ولعلام مختار، مصدر سبق ذكره، ص 33 - 34.
- (12) م باحث محمد مصطفى، إتفاقيات مياه نهر النيل، السودان - الخرطوم (إتش آر سي السودان) 2016/12م.
- (13) حزب التحرير ولاية السودان، سد النهضة ونذر حرب المياه : تفريط الحكام وواجب الأمة، السودان، سبتمبر 2017م، ص19.
- (14) محمد مصطفى، إتفاقيات مياه نهر النيل، مصدر سبق ذكره.
- (15) بدون باحث، إتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على ابواب سد النهضة، القاهرة، 2015، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ص15-16.
- (16) أحمد على سليمان، سد النهضة الأثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري، القاهرة، 5 يونيو 2013م، ص7.
- (17) بدون كاتب، إثيوبيا توقيع عقد إنشاء سد الألفية مع شركة إيطالية، جريدة الشروق المصرية، 2011م.
- (18) شيماء البكش، تحولات الموقف السوداني وتعقيدات مفاوضات سد النهضة (تحليل إخباري)، الإهرام القاهرة، القاهرة، 20 يونيو 2020م.

- (19) إسرائء أحمد فؤاد، إندبندت عربفة ءرصد ءحولاء السوءان وءؤكد أدرك متأخراً ءطورة سد النهضة، الفوم السابع - صءفة مصرفة، 16 فونفو 2020م.
- (20) وزفر الرف السوءانف : فواء سد النهضة كبفره واءفاوز ففرف وفق مصالءنا، عن موقع الفزفره مباءر، 16/فونفو 2020م.
- (21) أحمد عف سلفمان، سد النهضة الأءفوف ومساءبل الأمن القومي المصري، مصدر سبف ذكره.
- (22) المصدر السابق، ص 7 - 8.
- (23) السففر إبراهفم فسرف، النفل وسد النهضة رءلة عبر الأارفء والفرفاففا، الفزه الأانف، مصر، المعهد المصري للءراساء السفاسفة والإسارافففة، الفزه الأالء، 20 فبرافر 2016م، ص 7 - 8.
- (24) إءالة الملاءاء الفلاففة بشأن سد النهضة لرؤساء الوزراء فف الءول الأالء، صءفة الففار، الفرطوم - السوءان، رؤفس الأفرفر الأساءء عثمان مفرفنف، 18 فونفو 2020م.